تحرك عاجل

خطر استمرار الحبس يهدد مدافعة عن حقوق الإنسان في مصر

في 18 يونيو/حزيران 2017، قررت نيابة جنوب بنها تجديد حبس المدافعة عن حقوق الإنسان حنان بدر الدين لمدة 15 يوماً آخرى. ولا تزال حنان بدر الدين محتجزة منذ يوم 6 مايو/أيار 2017، بينما تحقق النيابة في التهمة المنسوبة إليها بالانتماء إلى جماعة محظورة.

في 18 يونيو/حزيران 2017، قررت نيابة جنوب بنها تجديد حبس **حنان بدر الدين** لمدة 15 يوماً أخرى على ذمة التحقيق. وتخضع الناشطة، التي تناضل ضد ممارسة الاختفاء القسري، للتحقيق بتهمة الانضمام إلى جماعة محظورة. وقد بدأت حنان بدر الدين نشاطها لمناهضة الاختفاء القسري بعد أن اختفى زوجها، خالد عز الدين، خلال مظاهرة يوم 27 يوليو/تموز 2013.

وقد قُبض على حنان بدر الدين يوم 6 مايو/أيار 2017، في سجن القناطر، الواقع شمال القاهرة، وذلك بينما كانت تزور معتقلاً سبق أن تعرض للاختفاء القسري، ثم ظهر في نهاية المطاف في سجن القناطر. وكانت حنان بدر الدين تود أن تنتهز هذه الفرصة لزيارته والاستفسار منه عما إذا كانت لديه أية معلومات عن زوجها. وقد قبض عليها أفراد أمن السجن وصادروا متعلقاتها، ومن بينها ورقة مكتوبة بخط اليد تتضمن معلومات عن زوجها. واتهمها أمن السجن بأنها كانت تحاول تهريب هذه الورقة إلى السجن، بالإضافة إلى مواد أخرى ممنوعة، من بينها وحدة ذاكرة بيانات، ولكن النيابة لم تأخذ بهذه التهمة.

وذكر محامي حنان بدر الدين أن أمن السجن احتجز موكلته أول الأمر في إحدى الزنازين، من الساعة الثانية إلى الساعة الخامسة بعد الظهر، وخلال هذه الفترة استجوبها ضباط من قطاع الأمن الوطني. وفي 7 مايو/أيار 2017، نُقلت حنان بدر الدين إلى قسم شرطة القناطر، ومنها إلى نيابة جنوب بنها، التي أمرت بحبسها لحين ورود تحريات قطاع الأمن الوطني. وفي 8 مايو/أيار 2017، ادعى تقرير لقطاع الأمن الوطني أن حنان بدر الدين عضو في جماعة "الإخوان المسلمين" المحظورة. وفي اليوم نفسه، أمرت النيابة بحبسها لمدة 15 يوماً على ذمة التحقيق في التهمة المنسوبة إليها بالانضمام إلى جماعة محظورة. وترى منظمة العفو الدولية أنه لا أساس لأي من هذه التهم، وأن السبب الوحيد لاستهداف حنان بدر الدين هو دفاعها عن حقوق المختفين قسرياً في مصر.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، لحث السلطات المصرية على اتخاذ الخطوات التالية:

- عدم تجديد أمر الحبس الصادر ضد حنان بدر الدين، والإفراج عنها فوراً ودون قيد أو شرط، وإسقاط جميع التهم الموجهة إليها؛
- إبلاغ حنان بدر الدين دون إبطاء بمصير ومكان زوجها خالد عز الدين، وكذلك إبلاغ أهالي جميع المعتقلين الذين اختفوا قسراً في مصر بمصير ومكان ذويهم؛
- الكف عن استخدام الإخفاء القسري في مصر، وإجراء تحقيقات مستقلة بخصوص هذه الممارسة، وضمان محاسبة مرتكبيها.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 31 يوليو/تموز 2017 إلى كل من:

النائب العام
سيادة المستشار/ نبيل صادق
مكتب النائب العام
مدينة الرحاب
القاهرة الجديدة، جمهورية مصر العربية
رقم الفاكس: 4716 2577 202+

وزير الداخلية
معالي السيد/ مجدي عبد الغفار
وزارة الداخلية
25 شارع الشيخ ريحان، باب اللوق
القاهرة، جمهورية مصر العربية
رقم الفاكس: 5529 2794 202+
البريد الإلكتروني: center@moi.gov.eg
E.HumanRightsSector@moi.gov.eg
تويتر: @moiegy

وتُرسل نسخ من المناشدات إلى:
نائبة مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان

سعادة السفيرة/ ليلى بهاء الدين
وزارة الخارجية
كورنيش النيل
القاهرة، جمهورية مصر العربية
رقم الفاكس: 9713 2574 202+
البريد الإلكتروني: contact.us@mfa.gov.eg
تويتر: @MfaEgypt

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

خطر استمرار الحبس يهدد مدافعة عن حقوق الإنسان في مصر

معلومات إضافية

حنان بدر الدين مدافعة عن حقوق الإنسان، وشاركت في تأسيس "رابطة أسر المختفين قسرياً". وقد بدأت حنان بدر الدين نشاطها بعد أن اختفى زوجها، خالد عز الدين، خلال مظاهرة يوم 27 يوليو/تموز 2013. وكانت المرة الأخيرة التي تراه فيها على شاشة التليفزيون في ذلك اليوم، حيث تمكنت من رؤيته جريحاً في إحدى المستشفيات الميدانية. إلا إنها لم تتمكن من العثور عليه عندما ذهبت إلى تلك المستشفى. ومنذ ذلك الحين، تواصل حنان بدر الدين البحث عن زوجها، حيث استفسرت عن مصيره ومكانه في أقسام الشرطة والسجون والمستشفيات والمشرحة، ولكنها لم تتلق أية معلومات تُذكر عنه.

وخلال بحث حنان بدر الدين عن زوجها، تعرَّفت على أشخاص آخرين يبحثون أيضاً عن أقارب لهم تعرضوا للاختفاء القسري. وفي مطلع عام 2014، أسس عدد من أهالي المختفين قسرياً "رابطة أسر المختفين قسرياً" رداً على تفشي ظاهرة الاختفاء القسري، الذي أصبح أداة تستخدمها قوات الأمن المصرية. ويهدف أعضاء الرابطة إلى تحديد مصير ومكان ذويهم المختفين. وكانت الرابطة في أول الأمر تركز على البحث في أقسام الشرطة والسجون والمستشفيات والمشرحة. ومنذ منتصف عام 2015، أخذت الرابطة تنظم حملات عامة، وتتوجه مباشرة إلى الحكومة مطالبةً إياها بالإفصاح عن مصير ومكان المختفين قسرياً. وبدأت الرابطة تعقد مؤتمرات صحفية ومقابلات إعلامية ووقفات احتجاجية. واجتذبت هذه الأنشطة مزيداً من أهالي المختفين قسرياً، ودفعتهم إلى توحيد جهودهم في البحث عن ذويهم.

وقد وثَّقت منظمة العفو الدولية بشكل مكثَّف حالات الاختفاء القسري في مصر، باعتبارها أداة يشيع استخدامها من جانب قوات الأمن ضد النشطاء السياسيين والمتظاهرين، ومن بينهم طلاب وأطفال. وقُبض على مئات من هؤلاء الأشخاص واحتُجزوا بشكل تعسفي، وتعرضوا للاختفاء القسري على أيدي عناصر تابعة للدولة، حيث رفضت السلطات الإقرار باحتجازهم أو رفضت تقديم معلومات عن مصيرهم أو أماكنهم. ولم يُسمح لمن احتُجزوا على هذا النحو بالاتصال بمحاميهم أو أهاليهم، كما احتُجزوا بمعزل عن العالم الخارجي خارج نطاق الإشراف القضائي. وتقول منظمات غير حكومية في مصر إن هناك ما بين ثلاثة إلى أربعة أشخاص يُختطفون ويتعرضون بشكل تعسفي للاختفاء القسري كل يوم. وقد أصبح هذا النمط

من الانتهاكات واضحاً على وجه الخصوص منذ مارس/آذار 2015، عندما قرر الرئيس عبد الفتاح السيسي تعيين اللواء مجدي عبد الغفار وزيراً للداخلية. انظر تقرير منظمة العفو الدولية بعنوان: ""رسمياً أنت غير موجود"– اختطاف وتعذيب باسم مكافحة الإرهاب"، الصادر في 13 يوليو/تموز 2016، على الرابط التالي: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/4368/2016/en/

وكثيراً ما يكون الاختفاء القسري مصحوباً بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وفي مقابلات مع منظمة العفو الدولية، قال بعض الضحايا، وبينهم أطفال، كما قال بعض الأهالي، إنهم تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي ضباط من قطاع الأمن الوطني لإجبارهم على "الاعتراف" بجرائم أو توريط آخرين. وبعد ذلك، كانت هذه "الاعترافات" تُستخدم كمبرر لاستمرار حبس هؤلاء الضحايا في الفترة السابقة على المحاكمة، كما تُستخدم كأدلة لإدانتهم أثناء المحاكمة. وفي بعض الحالات، قام أفراد قطاع الأمن الوطني بتصوير "اعترافات" المعتقلين بالفيديو ثم إذاعتها عن طريق وسائل الإعلام المحلية.

ومن بين أساليب التعذيب التي ذكرها الضحايا والشهود الصعق بالصدمات الكهربية على الجسم والأجزاء الحساسة، مثل الأعضاء التناسلية والشفتين والأذنين؛ والتعليق لفترات طويلة من الأطراف مع تكبيل الضحية بقيود اليدين وتجريده من ملابسه؛ والاعتداء الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب؛ والضرب والتهديد. وقال بعض المعتقلين إنهم تعرضوا للتعذيب بالأسلوب المعروف باسم "الشواية"، حيث يُعلق الشخص في قضيب يتم إدخاله بين ذراعيه وساقيه بعد تكبيلها بالقيود، ويُثبت القضيب على كرسيين.

وقد دأبت السلطات المصرية على إنكار ممارسة الاختفاء القسري. ففي 4 يونيو/حزيران 2017، قال علاء عابد، رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب (البرلمان)، في تصريحات لصحيفة "برلماني، إن "فكرة الاختفاء القسري لا أساس لها من الصحة، وإن مصطلح الاختفاء القسري تستخدمه جماعة الإخوان المسلمين والطابور الخامس". وفي مارس/آذار 2016، صرح وزير الداخلية المصري بأنه "لا توجد أية حالة اختفاء قسري في مصر، وأن قوات الأمن تمارس عملها في الإطار القانوني". وقد طعنت منظمات مصرية معنية بحقوق الإنسان في إنكار وزارة الداخلية، وردت عليها بمئات الحالات الموثَّقة للاختفاء القسري.

الاسم: حنان بدر الدين
النوع: أنثى